



تونس في 17 ديسمبر 2014

تقرير مركز المحاماة لملاحظة الإنتخابات حول الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية

المقدمة:

تخوض تونس أول انتخابات رئاسية بعد 14 جانفي 2011 في مناخ سياسي تشوبه العديد من التجاذبات السياسية وفي أوضاع اجتماعية واقتصادية متدهورة و في مناخ امني صعب و متشعب وفي ظل اغتياالات شملت السياسيين و الأمنيين و العسكريين و تفاقم ظاهرة العنف في جميع أشكالها مما ادخل نوعا من العزوف السياسي لدى بعض الشباب .

إلا أن هذا الوضع المتردي و محاولة النيل من مؤسسات الدولة و المساس بالسلم الأمني و الاجتماعي تصدت لها القوى الحية من مكونات المجتمع المدني و السياسي لتصحيح المسار و انخرطت الهيئة الوطنية للمحامين في مبادرة وطنية للمساهمة في تقليص الاحتقان و تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي و كان ذلك داخل الحوار الوطني مع الاتحاد العام التونسي للشغل و الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الذي تمكن من وضع خارطة طريق للمرحلة الانتقالية حتى نمر بسلام إلى الانتخابات نزيهة و تعددية و شفافة

لعبت الهيئة الوطنية للمحامين دورا حاسما في هذا المجال و تحملت مسؤوليتها صحبة بقية مكونات المجتمع المدني في تحديد المشهد السياسي و الانتخابي في جميع مراحلها

كما حرصت الهيئة الوطنية للمحامين على تدعيم دورها في المسار الانتخابي من حيث تنظيم ندوات ودراسات علمية للنقاش و للنظر في المنظومة القانونية المحلية و الدولية من اجل المساهمة الفعلية و الجدية في نشر ثقافة مواطنيه تكرر الأسس الجهورية لحقوق الإنسان

فكان "المركز المحاماة لملاحظة الإنتخابات" مهام تكوين المحامين و المحاميات في مجال الملاحظة الانتخابية و تنظيم دورات تدريبية في كافة الجهات داخل الجمهورية للسهر على ضمان العملية الانتخابية للكشف عن الخروقات و المخالفات المتعلقة بالقانون الانتخابي و من معاينة و متابعة و تجميع المعطيات و المعلومات.

في تنظيم عملية الملاحظة للمحامين و المحاميات

بمناسبة الدورة الاولى للانتخابات الرئاسية تم اعتماد 116 محام إضافي (67 محامية و 49 محامي) وذلك بعد مشاركتهم في دورات تدريبية في مجال الملاحظة الانتخابية لمواكبة الانتخابات الرئاسية في دورتها الأولى إضافة للمحامين الذين وقع اعتمادهم منذ الانتخابات التشريعية وعددهم 157 (65 محامية و 95 محامي)

و بذلك فقد ارتفع العدد الجملي للملاحظين المعتمدين الى 273 ,

و قد تم توزيع المحامين على كافة الجهات ورغم أن العدد الجملي للملاحظين لم يغطي كافة مراكز الاقتراع إلا أن الانتشار المعتمد من الملاحظين مكن من تغطية نسبة هامة منها.

على مستوى دولي فقد قام زميل مقيم بألمانيا بمواكبة العملية و مدنا بتقرير مفصل في هذا المجال

كما تم تجميع كافة المحاضر التي وزعت على جميع الملاحظين من المحامين و المحاميات مع التجهيزات الضرورية للملاحظة الانتخابية قبل يوم الاقتراع و قد دونت الملاحظات

العامة و الخاصة في كل المحاضر مع انطباعات الملاحظين اضافة الى بعض التقارير التي مدنا بها بعض الزملاء.

كما تولى الملاحظون الاتصال مباشرة بالزملاء الذين تواجدوا بدار المحامي في غرفة العمليات لمواكبة العملية عن بعد و تلقي المكالمات والملاحظات وتدوين المخالفات والخروقات.

في نتائج الملاحظة الانتخابية

بعد الإطلاع على كافة المحاضر و تقارير الزميلات و الزملاء يمكن تلخيص العملية في ثلاثة نقاط أساسية من حيث تنظيم العملية الانتخابية على مستوى المحيط الخارجي من جهة و على مستوى المحيط الداخلي و أخيرا على مستوى عملية الفرز

_ المحيط الخارجي

_ المحيط الداخلي

_ عملية الفرز

المحيط الخارجي

قبل أن نتولى سرد أهم المخالفات التي ميزت العملية الانتخابية يوم الاقتراع اتفق الجميع على حسن سير العملية على مستوى امني و ذلك بحضور الأمنيين و العسكريين الذين قاموا بدور هام و أساسي في تأمين العملية الانتخابية بصفة عامة انطلاقا من فتح مكاتب الاقتراع على الساعة الثامنة صباحا إلى انتهاء العملية في ظروف أمنة و لم تسجل أي خروقات في هذا المجال

على مستوى تنظيمي اغلب المراكز كانت بها لافتات تعلن وجود مركز اقتراع

هذا و أن المخالفات التي تمت رصدتها على مستوى تنظيمي تتعلق بعدم تهيئة بعض المراكز لاستقبال ذوى الاحتياجات الخاصة و المعاقين هناك مكاتب توجد بالطابق العلوي مما عرقل العملية و عطل السير العادي للاقتراع لبعض المسنين والمعاقين لم تخصص عناية خاصة لهم في حين سجلنا حسن استقبالهم في عديد المراكز و إعطاء الأولوية لهم.

من أكثر المخالفات التي تمت معاينتها في جل المراكز الاقتراع في كامل الدوائر الانتخابية تتعلق بأحكام الفصل 69 من قانون الأساسي للانتخابات و الاستفتاء و الذي " يحجر أي نشاط انتخابي أو دعائي داخل كل من مركز و مكتب الاقتراع أو في محيطهما "

هذا ما تناولته المحاضر في مجملها و التي أكدت بصفة شاملة وواضحة خرق الصمت الانتخابي ومواصلة الحملة الانتخابية من خلال رمي المطويات مع وجود معلقات القوائم المترشحة بالفضاءات المخصصة للتعليق خاصة بجدران المدارس و مركز الاقتراع و لم يتم إزالتها عند نهاية الحملة

داخل المراكز

تمت معاينة اكتظاظ كبير على مستوى بعض مكاتب الاقتراع و إن اختيار طريقة توزيع الناخبين على المكاتب حسب تسلسل عدد بطاقة التعريف لم يكن في طريقه و اثبت فشله لان المكاتب عدد 1 و عدد 2 كانت مخصصة لكبار السن مما نتج عنه تاخر عملية الاقتراع و صفوف طويلة بالنظر إلى ان اغلبهم لا يعلم عدده ألرتبي بسجل الناخبين اضافة الى انه يستغرق وقتا مطولا في عملية التصويت و الى خروج المسنين في ساعة مبكرة و في وقت واحد

هناك اختلاف بين المراكز في خصوص التعليق البعض يتولى تعليق كل قائمة ناخبين بجانب المكتب المخصص لهم و البعض الآخر يتولى تعليق جميعها في فضاء المركز بجانب الباب الخارجي للمركز من الداخل

كما لاحظنا توتر العلاقة بين رؤساء لبعض المراكز و الملاحظين خلافا للانتخابات التشريعية ونوعا من النفور و عدم احترام لمهنة الملاحظين في بعض المراكز أدى إلى منع بعضهم من التحرك في محيط المركز و هذا ما اثر على عملية الملاحظة و الحد من دور الملاحظ في معاينة المحيط الخارجي والداخلي لمراكز الاقتراع

داخل مكاتب الاقتراع

بعض المكاتب لم تحترم مبدأ سرية الاقتراع إذ أن عديد النوافذ كانت مفتوحة رغم قربها من الخلوات كما لاحظنا أن الخلوات المتواجدة بالمكاتب كانت قريبة من بعضها و هذا من شأنه ان يؤثر في عملية الاختيار للناخبين الذين يستشيرون بعضهم البعض عند الدخول للخلوة

عديد الناخبين يصطحبون صغارهم عند الدخول إلى المكتب أو داخل الخلوة و هو ما فتح المجال إلى حصول فوضى داخل المكاتب إلى حد أن احد الأطفال قد استعمل الطباشير و ذهب إلى السبورة و كتب اسم حزب و هو ما أثار حفيظة المتواجدين بالمكتب خاصة الناخبين منهم.

بالنسبة للمكفوفين لاحظنا و أن المرافقين لهم من الأصول أو الفروع أو القرين لم يحترموا إرادة الكثير في اختيار المترشح - مما يتطلب تدخلا ترتيبيا للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في هذا المجال خاصة و أن بعض المكفوفين الذين قصدوا مكتب الاقتراع بمفردهم قد رفضوا أن يرافقهم داخل الخلوأ احد الناخبين المتواجدين بالصف.

كما لاحظنا أن رؤساء و أعضاء المكاتب الاقتراع تنقصهم الخبرة لإدارة العملية الانتخابية بسبب نقص التكوين الذين تلقوه حتى أنهم التجؤوا في عديد الأحيان إلى استشارة الملاحظين و ممثلي الأحزاب المتواجدين داخل المكتب الأمر الذي وصل العديد من الزملاء الملاحظين التابعين لمركز المحاماة إلى التدخل في عديد الأحيان لإرجاع الأمور إلى نصابها

بعض رؤساء المكاتب ليست لهم دراية أو علم بدفتر مذكرات التحفظات حتى أن بعض الرؤساء رفضوا تسليم مذكرات الملاحظين

بعض المكاتب تنقصها مستلزمات أساسية و تجهيزات ضرورية من شأنها ان تؤثر على العملية الانتخابية هناك خرق من بعض رؤساء المكاتب للإجراءات الأساسية لعملية الاقتراع من خلال عدم التثبيت من انطباق الهوية ومن وضع الإصبع في الحبر و عدم التثبيت من غلق الهواتف الجواله و ترك الناخبين يلتقطون بعض الصور للورقة الانتخابية

تمت معاينة عدم حيادية بعض أعضاء و رؤساء المكاتب الذين حاولوا في عديد المرات توجيه الناخبين

بالنسبة لعملية الفرز

عديد رؤساء المكاتب يجهلون عملية توجيه الرسائل القصيرة للهيئة المركزية في خصوص الاصوات التي تحصل عليها كل حزب في حين ان المعلومة موثقة داخل الدليل إجراءات الاقتراع

لاحظنا في بعض المكاتب تأخير في انطلاق عملية الفرز في حين تم إغلاق المكاتب على الساعة السادسة مساء و انطلقت عملية الفرز على الساعة الثامنة ليلا

لاحظنا و إن ورقة الكشف الكبيرة تحمل أرقام صغيرة و غير مرئية مما أحدث صعوبة للملاحظين و لممثلي الأحزاب من متابعة وضع العلامات من قبل العضوين المكلفين بالرشم

لاحظنا نوعا من البطء في عملية التجميع و بطء في عملية العد و الإحصاء في مراكز التجميع التابع للهيئات الفرعية

التوصيات

يتجه التأكيد على ضرورة تدارك النقص الحاصل على مستوى تكوين الرؤساء و أعضاء المكاتب خاصة أثناء عملية الفرز

التثبيت و التأكد من حيادية المتدخلين في العملية الانتخابية

العمل على نشر ثقافة انتخابية و تعميم المعلومة على كافة المتدخلين في كامل المسار الانتخابي.

ضرورة تحسين الرقابة التي تقوم بها هيئة الانتخابات على الحملة الانتخابية، وإيجاد الحلول الكفيلة التي تمكن من الرقابة الناجعة ومعاينة المخالفات المتعلقة بالمال السياسي وتجاوز سقف الانفاق على الحملة من طرف بعض المترشحين حتى تتمكن الهيئة من اتخاذ القرارات المناسبة التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية

الخاتمة :

إن مجمل الخروقات التي تمت معابنتها لم تمس من شفافية و نزاهة الانتخابات و لكنها تبقى مخالفات واخلالات قانونية لابد من تداركها و تجنبها و ذلك يتطلب مزيد العمل و المتابعة و تجميع المعطيات وممارسة الرقابة الضرورية على الحملة الانتخابية والتي تمكن من اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالخروقات التي من شأنها أن تؤثر على النتائج هذا ويوصي مركز المحاماة لملاحظة الانتخابات جميع الأطراف بضرورة احترام الصمت الانتخابي في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية والامتناع عن ممارسة أي شكل من أشكال الدعاية الانتخابية يوم الاقتراع واحترام القانون الانتخابي من طرف جميع المتدخلين كما يوصي المترشحين باحترام القواعد الديمقراطية والاحتكام الى الضمانات القضائية والقبول بالنتائج النهائية التي تعلنها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

رئيس مركز المحاماة لملاحظة الانتخابات

العميد محمد الفاضل محفوظ

